

Distr.: General
20 July 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) الذي طلب فيه المجلس إلى تقديم تقارير فصلية عن الحالة في الصومال. ويغطي التقرير التطورات المستجدة منذ تقرير الأخير المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/210)، ويركز على الخصوص على التطورات السياسية وعلى أعمال القتال التي اندلعت مؤخراً بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات المتمردة. ويورد أيضاً استعراضاً للحالة الأمنية في الصومال، وعرضاً عاماً عن الأنشطة المضطلع بها لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في تطوير مؤسساتها الأمنية الانتقالية، وعن دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تحقيق الاستقرار الأمني، والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، والأنشطة التنفيذية لوكالات وبرامج الأمم المتحدة في الصومال.

ثانياً - التطورات الرئيسية في الصومال

ألف - التطورات السياسية

٢ - واصل الرئيس شيخ شريف أحمد وحكومة الوحدة الاتصال بالجماعات المعارضة التي لا تزال خارج إطار عملية جيبوتي للمصالحة. فقد أعلن الرئيس أحمد مراراً بأن الباب مفتوح أمام الجماعات المعارضة الراغبة في الانضمام لعملية المصالحة الوطنية بناء على اتفاق جيبوتي. وقد قامت الحكومة في هذا الصدد باستمرار بالاتصال بجماعات المعارضة المسلحة، بما فيها حزب الإسلام، وأجرت أيضاً مشاورات مع زعماء العشائر والشيوخ وعلماء الإسلام ذوي النفوذ سعياً إلى حشد الدعم الداخلي لتحقيق الاستقرار في البلد. وقامت الحكومة، بوساطة من مجلس علماء الإسلام ومجلس عشيرة هاويي للثقافة والوحدة وسائر رجال الدين وزعماء العشائر ذوي النفوذ، باتصالات مع الجماعات المتمردة



ونجحت في تشجيع بعضها على الانضمام إلى عملية السلام. غير أنه تبين أن هذه الاتصالات طرحت تحديات بسبب تصلب مواقف المتمردين المتشددين. وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، ما فتئت الحكومة تكرر الإعراب عن استعدادها توسيع قاعدتها بضم الجماعات المعارضة التي تنبذ العنف إلى صفوفها.

٣ - وفي معترك القتال المتجدد بين القوات الحكومية وعناصر المعارضة المسلحة، قامت الحكومة الاتحادية الانتقالية بتوقيع إعلان مع حركة أهل السنة والجماعة في ٢١ حزيران/يونيه، اتفق الطرفان بموجبه على التعاون في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية والإغاثية وفقا لروح اتفاق جيبوتي. وكان الشيخ يوسف محمد سياد إنعده، المسؤول السابق في جماعة حزب الإسلام المتمردة، قد انضم في وقت سابق لحكومة الوحدة كوزير دولة لشؤون الدفاع.

٤ - وفي أثناء ذلك، واصل مجلس الوزراء والبرلمان في الصومال عقد الجلسات في مقديشو رغم تصاعد وتيرة الهجمات على الحكومة. وفي ١٨ نيسان/أبريل، صوت أعضاء البرلمان بالإجماع تأييدا لإقرار تطبيق الشريعة الإسلامية في البلد، وذلك سعيا إلى تلبية بعض مطالب الجماعات المعارضة. ورحبت فئات عريضة من المجتمع الصومالي، بما في ذلك زعماء العشائر والعلماء، بهذا الإقرار باعتباره خطوة إيجابية، ودعت الجماعات المعارضة إلى وقف القتال. ومنذ أوائل أيار/مايو، نفذت هجمات بشكل متقطع على القوات الحكومية، فضلا عن عمليات قتل موجهة نفذتها الجماعات المتمردة بلغت ذروتها في ١٨ حزيران/يونيه باغتيال عمر حجي عدن، وزير الأمن الوطني في الصومال. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية حالة الطوارئ عقب اجتماع لمجلس الوزراء خلص إلى أن تصاعد الهجمات يعرض البلد إلى تهديد خطير.

٥ - وزار الرئيس أحمد عددا من البلدان في أفريقيا وأوروبا، منها بلجيكا وتركيا وإثيوبيا ومصر وكينيا وجيبوتي والسودان، حيث ناقش في جملة أمور الحالة في الصومال ودعا إلى دعم حكومته لتمكينها من تسوية الأوضاع الأمنية في البلد. وشارك الرئيس أحمد أيضا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثالث عشر الذي عقد في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه، حيث دعا إلى نشر قوات إضافية بشكل عاجل لتنضم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإلى تعزيز ولاية البعثة. وحلال مؤتمر القمة، أعرب الاتحاد الأفريقي عن دعمه الكامل لحكومة الصومال الاتحادية الانتقالية. وأقر مؤتمر القمة القرارات التي اتخذها سابقا كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتي تدعو مجلس الأمن إلى فرض جزاءات على إريتريا لمدها المتمردين

بالعون. ودعا الاتحاد الأفريقي أيضا الأمم المتحدة إلى ضرب حصار بحري وإقامة منطقة حظر للطيران من أجل وقف تدفق الأسلحة وغيرها من الإمدادات إلى الجماعات المتمردة. وعلى إثر مؤتمر القمة، قام الرئيس بزيارة إثيوبيا وأوغندا من أجل طلب الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية.

٦ - ومن باب التضامن مع الحكومة، واصل مسؤولو مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال القيام بزيارات إلى الصومال. ففي ٢٥ أيار/مايو، قام ممثلي الخاص، أحمد ولد عبد الله، بزيارة إلى مقديشو أجرى خلالها محادثات خاصة مع الرئيس أحمد في القصر الرئاسي وشارك في اجتماع لمجلس الوزراء في مقديشو. وتوجه نائب ممثلي الخاص أيضا إلى مقديشو لإجراء مشاورات مع كبار المسؤولين في الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقدم وفده إحاطة إلى مجلس الوزراء الصومالي عن حالة التبرعات المتعهد بها في مؤتمر المانحين الدوليين في بروكسل. وجرى تبادل للآراء بشأن سبل المضي قدما في عملية السلام، بما في ذلك إنشاء آلية أمنية مشتركة.

باء - الحالة الأمنية

٧ - تظل الحالة متسمة بالتقلب وقام المتمردون بتنفيذ هجمات متكررة على القصر الرئاسي ومناطق استراتيجية أخرى، مثل تقاطع K4 والميناء البحري. ولا تزال الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تسيطر حاليا على المناطق الجنوبية الاستراتيجية من مقديشو وعلى المطار والميناء البحري. وفي ٧ أيار/مايو، شنت جماعة من المتمردين هجوما على القصر الرئاسي. ونجحت القوات الحكومية الأقل عددا، في صد الهجوم. وبعد ذلك ببضعة أيام، شنت القوات الحكومية أول هجوم مضاد منذ عدة أشهر وتمكنت خلاله من طرد المتمردين من عدد من المواقع الاستراتيجية في مقديشو. ومع ذلك، شن المتمردون هجوما آخر في ١٩ حزيران/يونيه، ونجحت القوات الحكومية مرة أخرى في صدّه.

٨ - ودعا مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في دورتها الاستثنائية الثالثة والثلاثين المعقودة في ٢٠ أيار/مايو، مجلس الأمن إلى إقامة منطقة حظر للطيران، باستثناء ما يتعلق منه بالأغراض الإنسانية التي تأذن بها الحكومة، على مطارات كيسمايو وبايدوا والكيلومتر ٥٠ وباليدوغل وواحد وهدور وعلى جميع المطارات في منطقة غيدو وإيسالي وجوهر. وأدان مجلس الوزراء أيضا "بأشد العبارات الممكنة جميع الأفراد والمنظمات والبلدان، ولا سيما حكومة إريتريا والجهات الممولة التابعة لها، ممن يواصل تحريض العناصر الإجرامية داخل الصومال وخارجه وتجنيدهم وتدريبهم وتمويلهم وتوفير الإمدادات لها".

٩ - وأعرب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه التسعين بعد المائة المعقود في ٢٢ أيار/مايو عن دعمه القوي للبيان الصادر عن مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وطلب إلى مجلس الأمن القيام، وفقا للأحكام ذات الصلة من بيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، "باتخاذ تدابير فورية من أجل إقامة منطقة حظر للطيران وفرض حصار على الموانئ البحرية، من أجل منع دخول العناصر الأجنبية إلى الصومال، فضلا عن الطائرات والسفن الحاملة للأسلحة والذخائر الموجهة إلى الجماعات المتمردة داخل الصومال التي تنفذ هجمات ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية والسكان المدنيين وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال". وطلب أيضا إلى مجلس الأمن "فرض جزاءات على جميع العناصر الفاعلة الأجنبية، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء، ولا سيما إريتريا، ممن يقدم الدعم إلى الجماعات المتمردة الضالعة في أنشطة زعزعة الاستقرار في الصومال وفي الهجمات المنفذة ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية والسكان المدنيين وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعلى جميع الجهات الصومالية من الأفراد والكيانات التي تعمل على تقويض جهود السلام والمصالحة والاستقرار الإقليمي".

١٠ - ووردت تقارير تزعم أن جماعات مسلحة، مثل حركة الشباب، تعتمد إلى ابتزاز الأموال من الشركات الخاصة وإلى تجنيد الشباب للانضمام إلى القتال ضد حكومة مقديشو، بما في ذلك الجنود الأطفال. وأكدت حركة الشباب وجود مقاتلين أجنبى في صفوفها، وصرحت على الملأ أنها تعمل مع تنظيم القاعدة في مقديشو من أجل الإطاحة بالحكومة الصومالية. ويبدو أن العديد من المقاتلين الأجنبى، الذين تفيد التقارير انتماء العديد منهم إلى باكستان وأفغانستان، مدربون تدريباً جيداً وأنهم خبروا القتال. فقد شوهدوا ملثمين وهم يوجهون العمليات الهجومية ضد القوات الحكومية في مقديشو والمناطق المجاورة.

١١ - وصعدت حركة الشباب استراتيجيتها المتمثلة في اتخاذ تدابير قسرية ضد السكان الصوماليين وتخويفهم، كما تدل على ذلك عمليات القتل "العالية القيمة" المنتقاة بعناية وعمليات احتجاز زعماء العشائر وقتل عدة أفراد منهم. ففي ١٩ حزيران/يونيه، قتل عمر حجي عدن، وزير الأمن الوطني، في تفجير انتحاري ضخم باستخدام سيارة مفخخة في بيليتوين. وقتل ما يزيد عن ٣٠ شخصا آخر في الهجوم الذي قوبل بإدانة شديدة من المجتمع الدولي وفئات عريضة من المجتمع الصومالي.

١٢ - وتنظر البلدان المجاورة للصومال، والمجتمع الدولي بشكل أعم، في سبل تقديم المزيد من المساعدة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية على إثر طلبها المساعدة العسكرية وغيرها من أشكال المساعدة. وستكون الأيام والأسابيع القادمة حاسمة. فمن الواضح أن الحكومة

في حاجة إلى دعم عسكري عاجل على مستوى الأفراد والأسلحة والدعم اللوجستي لمواصلة صدها لهجمات المتمردين وحماية المنشآت الرئيسية. لذا، أناشد المجتمع الدولي قاطبة تقديم الدعم العاجل إلى الحكومة الصومالية، الذي لن تتمكن من دونه في توطيد دعائمها.

ثالثاً - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

١٣ - اضطلعت بعثة الاتحاد الأفريقي بدور هام في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في مقديشو دعماً لعملية سلام جيبوتي. ووفقاً لولاية البعثة في حماية المؤسسات الاتحادية الانتقالية ودعم الحوار السياسي وعملية المصالحة الوطنية وتيسير المساعدة الإنسانية، تنتشر قوات البعثة في المواقع الاستراتيجية في مقديشو، بما في ذلك القصر الرئاسي (فيلا صوماليا) ومطار وميناء مقديشو. وقد كان لتواجد قوات حفظ السلام دور حاسم في دعم تنفيذ اتفاق السلام وتمكين الحكومة الاتحادية الانتقالية من ممارسة مهامها في مقديشو. وتقدم البعثة أيضاً الدعم، بما فيه الخبرات التقنية والمساهمات المالية، لعملية إعادة إنشاء قوات الأمن الصومالية.

١٤ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، بلغ قوام البعثة في مقديشو ٣٠٠ ٤ فرد، أو ٥٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٨٠٠٠ فرد، تضم ثلاث كتائب من أوغندا وكتيبتين من بوروندي. ولا يزال قوام البعثة أقل بأربع كتائب عن القوام الصادر به تكليف وهو تسع كتائب مشاة، إضافة إلى عناصر بحرية وجوية. واشتداد القتال في مقديشو منذ بداية أيار/مايو لم يستهدف قوات البعثة إلا في حالات نادرة، ولا تزال قوات البعثة تسيطر على المواقع الرئيسية التي أوردتها في تقارير السابقة. وقد دعت البعثة إلى الإسراع في نشر مجموعة الدعم بهدف زيادة قدرتها على تنفيذ ولايتها بفعالية.

١٥ - ويجري التحضير لنشر كتيبة بوروندية ثالثة ولبدء عملية نقل قيادة البعثة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي من نيروبي إلى مقديشو. بيد أن هناك حاجة ماسة لتوفير قوات إضافية للبعثة لتبلغ القوام المأذون به، ولا سيما بالنظر إلى تواصل هجمات المتمردين على الحكومة. وقد دأبت مفوضية الاتحاد الأفريقي على حث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وشركائه على التعجيل بنشر قوات إضافية. ففي البلاغ الصادر عن الاجتماع الـ ١٩٤ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، رحب المجلس بالتعهد الذي قدمته سيراليون ومالاوي بمساهمة كل منها بكتيبة في البعثة وحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وشركائه على توفير الدعم اللوجستي اللازم من أجل نشر هاتين الكتيبتين في وقت مبكر. وعلاوة على ذلك، حث مجلس السلام والأمن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت بالمساهمة بقوات للبعثة على نشر تلك القوات على وجه السرعة.

١٦ - وفي تلك الأثناء، بدأت البعثة بنشر عنصر الشرطة التابع لها مع وصول مفوض الشرطة التابع للبعثة إلى مقديشو في ١٨ حزيران/يونيه. ويشمل عنصر الشرطة أيضاً فريقاً قيادياً مؤلفاً من ستة ضباط. وقد عين ما مجموعه ٨٩ عنصر شرطة (من أصل العدد الصادر به تكليف والبالغ ٢٧٠ عنصراً)، بمن فيهم مدربون ومستشارون ومرشدون، وسيتم نشرهم في مقديشو لبدء تنفيذ المهمة الحاسمة المتمثلة في تدريب ١٠ ٠٠٠ فرد من قوة الشرطة الصومالية الشاملة وفقاً لاتفاق جيبوتي. وتضطلع فرقة عمل تدريب الشرطة، التي يشارك في قيادتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعمل تحت إشراف الفريق العامل التقني للقطاع الأمني التابع لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بوضع برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتدريب الشرطة الصومالية والإشراف عليها وإسداء المشورة لها.

رابعاً - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

ألف - تعبئة الموارد

١٧ - نظمت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً عدداً من الأنشطة دعماً للصومال. ففي يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل، عقدت الأمم المتحدة وشركاؤها بنجاح مؤتمراً دولياً في بروكسل دعماً للمؤسسات الأمنية الصومالية ولبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتعهد المانحون بتقديم مبلغ تجاوز ٢١٣ مليون دولار، إضافة إلى التعهد بتقديم مساعدات عينية.

١٨ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، وصل مبلغ التعهدات المؤكدة إلى ١٨٢,٨ مليون دولار، وهو يشمل مبلغ ٧,٤ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ حديثاً من أجل قوات الأمن الصومالية، ومبلغ ٣٠,٦ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني من أجل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن تلقي الحكومة الصومالية مبلغ ١١,٥ مليون دولار، وتلقى الاتحاد الأفريقي حوالي ٦,٧ ملايين دولار. وخصص حوالي ١١٢,٢ مليون دولار لصرفها على وحدات تنفيذ المشاريع التي سيجري إنشاؤها قريباً في أديس أبابا ونيروبي. ويتوقع أيضاً إنفاق نحو ٣ ملايين دولار على عملية الإنعاش والتنمية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال.

١٩ - وقد عقد فريق الاتصال الدولي بشأن الصومال اجتماعه الـ ١٥ في روما يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه. وأثناء الاجتماع، أشار أعضاء فريق الاتصال إلى أن الصومال تمر في مرحلة دقيقة للغاية تتيح فرصاً عظيمة وتفاؤلاً مشوباً بالحذر،

على الرغم من أعمال العنف الأخيرة. وكرر فريق الاتصال تأكيد دعمه للحكومة الصومالية ورحب بالجهود التي يبذلها الرئيس أحمد في تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الرافضين للعنف والمؤمنين بالمصالحة الوطنية. وفي تلك الأثناء، وقعت الحكومة الصومالية، في ٢٩ حزيران/يونيه، على اتفاق مع برايسوترهاوس كوبرز بدعم من منظمات ثنائية ومنظمات متعددة الأطراف. وبناء على هذا الاتفاق، ستعمل برايسوترهاوس بوصفها وكيلاً للإدارة الاستعمانية. ويجسد هذا الاتفاق التزام الحكومة بتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارتها للأموال العامة.

باء - تطوير المؤسسات

٢٠ - واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الصومال في مجال تطوير المؤسسات وبناء القدرات في إطار مشروع تطوير المؤسسات في الصومال الذي بدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وركز الدعم بصورة رئيسية على تطوير قدرات موظفي الخدمة المدنية وتقديم المساعدة التقنية في عمليات صنع السياسات وسن القوانين وإعداد الميزانية وإدارة الأموال العامة وتنمية الموارد البشرية ودعم الهياكل الأساسية. وفي إطار هذا البرنامج، دربت الأمم المتحدة أكثر من ١٢٠ من موظفي الخدمة المدنية في بوتلاند وحوالي ٥٠٠ موظف آخر في صوماليلاند، وأنشأت نظاماً وسياسات وأطراً مكلفة بتطوير العمليات الحكومية الأساسية واستعراضها وتعهدتها في مجالي إدارة المالية العامة وإصلاح الخدمة المدنية ومجالات أخرى.

٢١ - وفي إطار الجهود المبذولة لبناء قدرات موظفي الحكومة، نظم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال دورة تعريفية لكبار موظفي الوزارات الرئيسية. وعقدت الدورة في معهد خدمة الشؤون الخارجية التابع للوزارة الكينية للشؤون الخارجية في نيروبي في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، نظم البرنامج الإنمائي في الفترة من ٢ إلى ٥ حزيران/يونيه، في نيروبي، حلقة عمل تعريفية لكبار موظفي وزارة الدستور والشؤون الاتحادية في مجال دعم تخطيط الأعمال الاستراتيجية. وأوضحت الدورة مهام الوزارة في عملية صياغة الدستور، واستكشفت سبل إحراز التقدم وتوصلت إلى تفاهم بشأن المساعدة التي ستقدمها مجموعة شركاء دوليين بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه المجموعة تدعم عملية وضع الدستور تحت التوجيه السياسي لممثلي الخاص.

جيم - مؤسسات قطاع الأمن

٢٢ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٨٧٢ (٢٠٠٩) إلى الأمين العام مواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في سياق إقامة المؤسسات الأمنية الانتقالية ووضع استراتيجية أمنية وطنية تشمل خططاً لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبناء القدرات في مجال العدالة والإصلاحات. ودعا المجلس الحكومة إلى أن تضع الإطار القانوني والسياساتي العام الذي يحكم عمل قوات الأمن فيها، بما في ذلك آليات الإدارة والفرز والرقابة، لضمان احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وقد حالت الأوضاع الأمنية السائدة في البلد، وخاصة في مقديشو، دون إحراز تقدم على صعيد تنفيذ هذه المهام.

٢٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة، وبدعم من إدارة عمليات حفظ السلام، العمل مع الحكومة من أجل تنشيط عمل اللجنة الأمنية المشتركة التي ستبقى صلة الوصل الرئيسية بين الحكومة الصومالية والمجتمع الدولي فيما يتعلق بجميع المسائل الأمنية.

٢٤ - ويعمل المكتب أيضاً مع الجهات المانحة على وضع خطط لإجراء تقييم مشترك وعاجل للاحتياجات بالاشتراك مع خبراء تقنيين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. والهدف من ذلك هو التشجيع على اتباع نهج متسق فيما بين الجهات المانحة التي أعربت عن عزمها تقديم الدعم والتدريب لقوات الأمن الوطنية الحديثة العهد، بما فيها الشرطة، بغية التأكد من تركيز هذا الدعم على الاحتياجات ذات الأولوية. ومن المقرر بدء التقييم الأولي خلال الأشهر القليلة القادمة.

٢٥ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، تواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع استراتيجية أمنية وطنية، بما في ذلك إعداد مقترح لإنشاء عملية حوار تشاورية مع الصوماليين والجهات الدولية المعنية. وستستفيد هذه العملية، التي تقودها الحكومة ويسرها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، من الخبرات والمعارف المتاحة لدى أسرة الأمم المتحدة بأكملها. وستتوج في وضع استراتيجية تحدد أهداف ومتطلبات قطاعات الأمن والعدالة والإصلاحات الصومالية خلال الفترة الانتقالية وتقدم التوجيه لبرامج المساعدة التي ينفذها الشركاء الدوليون.

٢٦ - وفي أعقاب التعهدات التي قدمت في مؤتمر المانحين في بروكسل لدعم تعيين ١٠ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الصوماليين في جنوب وسط الصومال وتدريبهم ودفع مرتباتهم بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التحضير لتجديد

وتجهيز مرفقي تدريب في مقديشو. بيد أن تسليم المعدات تأجل بسبب القتال الدائر حالياً. وبدأت عملية تدريب أفراد الشرطة الجدد من جنوب وسط الصومال في ١٣ تموز/يوليه في أكاديمية أرمو لتدريب الشرطة في بونتلانند. ويقوم بالتدريب ٨٠ مدرباً من الشرطة الصومالية تخرجوا في إطار البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وقوات الشرطة الأوغندية.

٢٧ - وقد بدأت عملية تسجيل قوات الأمن الوطنية الصومالية. وتلقى عناصر قوات الشرطة الصومالية الذين تلقوا التدريب من البرنامج الإنمائي على مرتبات لقاء الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨. وجعلت الحالة الأمنية السائدة من الصعب تسديد دفعات أخرى لجميع العناصر الذين حصلوا على تدريب في السابق. ويجري حالياً استكشاف وسائل دفع بديلة.

٢٨ - وعلى الرغم من البيئة الأمنية الصعبة، واصلت اللجنة الاستشارية للشرطة عملها في مقديشو حيث ترصد أوضاع المحتجزين. وهذه اللجنة هي إحدى هياكل الرقابة المدنية التي كانت قد أنشئت وكلفت بجميع دوائر شرطة مقديشو الـ ١٨ إثر صدور تقرير عن منظمة العفو الدولية في عام ٢٠٠٨ وثق ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان زعم أنها جرت على يد القوات الحكومية. وتضم اللجنة الاستشارية للشرطة في عضويتها برلمانيين وزعماء تقليديين وصحفيين وممثلين عن أوساط الأعمال والرابطة النسائية. ويتمثل الدور الأساسي لهذه اللجنة في كفالة احترام قوات الشرطة لسيادة القانون ولقانون حقوق الإنسان. وفي أحداث العنف الدائرة حالياً، قتل رئيس الشرطة في مقديشو الذي كان عضواً أقدم في هذه اللجنة.

دال - الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة دعماً لبعثة الاتحاد الأفريقي

٢٩ - تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، واصلت الأمم المتحدة تقديم الخبرة في مجال التخطيط إلى الاتحاد الأفريقي دعماً لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعملها. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد مخططو الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى توفير وحدات عسكرية إضافية للبعثة، بوسائل منها تقديم الإحاطات الإعلامية وإعداد وثائق التخطيط ذات الصلة لفائدة البلدان المحتمل مساهمتها بقوات وشركاء الاتحاد الأفريقي. وبناء على طلب من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ساعد مخططو الأمم المتحدة أيضاً في استعراض قواعد اشتباك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بغرض تمكينها من اتخاذ إجراءات أكثر قوة ضمن نطاق ولايتها الحالية. وعمل مخططو الأمم المتحدة أيضاً في أديس أبابا على وضع التخطيط لمتطلبات الانتشار والمتطلبات اللوجستية من أجل عنصر الشرطة في البعثة، بهدف التعجيل بنقله إلى مقديشو.

٣٠ - وإضافة إلى بناء قدرات خلية تحليل البعثة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، قام مركز العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام ولإدارة الدعم الميداني بتيسير زيارة تعريفية وتدريبية لفائدة أفراد البعثة إلى خلية التحليل المشتركة للبعثة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووفر وثائق نموذجية تتعلق بالتخطيط والسياسات وتقديم التقارير لدعم تطوير مركز تحليل البعثة التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقدم مركز العمليات أيضا إلى البعثة التوجيه غير الرسمي بشأن القضايا الفنية والإدارية يوميا.

٣١ - وسعى إلى التصدي للدعاية الإعلامية السلبية التي تشنها حركة التمرد، ساعد مخططو الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي في وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيته الإعلامية والشروع في إصدار نشرة إخبارية شهرية ووضع تصاميم لموقع إلكتروني موسع. والغرض من هذه الأدوات إبراز أنشطة البعثة في مقديشو والتوعية بولايتها في أوساط البلدان المحتمل مساهمتها بقوات والجهات المانحة وصومالي الشتات. كما واصل مخططو الأمم المتحدة المساعدة في التخطيط لمحنة البث الإذاعي للبعثة بنظام التضمين الترددي (FM) التي من المقرر أن تشرع في البث في إطار مجموعة الدعم اللوجستي.

٣٢ - وواصلت الأمانة العامة التخطيط لعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في المستقبل لتخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، رهنا بقرار آخر يتخذه مجلس الأمن. وقامت إدارة عمليات حفظ السلام بتنقيح واستكمال التخطيط التنفيذي للعنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني لعملية محتملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. بما في ذلك وضع خطة طوارئ مفصلة لعنصرها البحري المحتمل. ورهنا بالحالة الأمنية في مقديشو، تخطط الإدارة زيارة مقديشو في المستقبل القريب لاختبار افتراضات التخطيط في ضوء الظروف المحلية ووضع إرشادات مستكملة قبل صدور تقرير أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩).

٣٣ - وبعد موافقة الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على تخصيص مبلغ ٧١,٦ مليون دولار للدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة للبعثة، ركزت إدارة الدعم الميداني جهودها، عن طريق مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على النشر السريع لمعدات ومواد الدعم المتخصصة المستمدة أساسا من المخزونات الاحتياطية الاستراتيجية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برنديزي، إيطاليا؛ وعلى تطوير بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتدريب أفرادها؛ وتوفير خدمات الدعم الحاسمة للحياة من خلال توفير حصص الإعاشة المكملة وحصص الإعاشة الاحتياطية؛

وتعزيز القدرات المتوفرة في مجال الإحلاء الطبي على متن الطائرات التجارية لتحسين قابلية بعثة الاتحاد الأفريقي للاستجابة وقدرتها على الحركة.

٣٤ - وتم الإفراج عن شحنة كبيرة قيمتها ١٥ مليون دولار من مخزونات النشر الاستراتيجية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، ووصلت إلى ممباسا، كينيا، في ١٤ تموز/يوليه. وتشتمل الشحنة على مواد رئيسية للهياكل الأساسية، وهي المولدات، ووحدات التبريد، ومعدات خدمات المطاعم، والمباني الجاهزة، ونظم الصرف الصحي، إضافة إلى المعدات الطبية والمركبات المصفحة. وسوف تستخدم البعثة هذه الأصول الأساسية لتحديث هياكلها الأساسية وتحسين قدرتها على الحركة وقدرتها الاحتياطية في مقديشو، وسيستخدمها مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إنشاء قاعدة الدعم التابعة له في ممباسا.

٣٥ - ويجري استعمال معدات رئيسية من مخزونات النشر الاستراتيجية وضعت مسبقاً في عنتبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مما فيها شاحنة لمكافحة الحرائق في المطارات، ومعدات للمعلومات والاتصالات وما يتصل بها من هياكل أساسية، وذلك بغية توفير التدريب الضروري للبعثة، وستنقل تلك المعدات إلى جانب الأفراد المدربين الموفدين إلى مقديشو. ويجري نشر المعدات المتبقية إلى مقديشو، مما فيها مخازن الدفاع الميداني الحيوية، ونظام متحرك لإضاءة المطارات، واللوازم الطبية والصيدلية والمواد القابلة للاستهلاك.

٣٦ - ووضعت مجموعة في أنشطة التدريب فيما يتعلق بمعدات الأمم المتحدة الحيوية. وقدمت حتى الآن ٦٠٠٠ ساعة تدريب لحوالي ١٠٠ فرد من القوات التابعة للبعثة على مدى فترة شهرين. وركز هذا التدريب الأولي على الاتصالات الاستراتيجية، ومكافحة الحرائق، والإسعافات الأولية ورعاية المصابين بالصددمات، وإقامة المباني الجاهزة، ومبادئ إدارة الممتلكات ومراقبة الحركة. ومن المقرر إجراء تدريب لتجديد المعلومات في تموز/يوليه إلى أن تنشر القوات في الميدان. وطلبت البعثة تدريب إضافي في مجال مكافحة الحرائق. وسيجرى التدريب في عنتبي حتى نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٣٧ - وإضافة إلى نشر المعدات واللوازم الحيوية، فإن إدارة الدعم الميداني بصدد وضع الترتيبات الخاصة بالإبقاء على الحياة والترتيبات اللوجستية. وتم تأمين العقد الخاص بإيصال حصص الإعاشة إلى البعثة، ويتوقع أن يبدأ تنفيذه في شهر آب/أغسطس. وفي هذه الأثناء، شُرع في إيصال مجموعات حصص الإعاشة الميدانية أسبوعياً لتكملة الإمدادات الغذائية الطازجة التي تتوفر عليها البعثة حالياً. والغرض من هذا التدبير المؤقت هو توفير المرونة

التكتيكية للقوات التي تعمل في ظل الظروف الأمنية للمرحلة الخامسة حيث تكون الحاجة ماسة إلى أن تكون حصص الإعاشة على مقربة من القوات.

٣٨ - وتظل القدرة على الإجلاء الطبي بمثابة عنصر حيوي من عناصر الدعم، ولا سيما في ضوء تقلب الحالة الأمنية مؤخرا في مقديشو. وقد عُززت الترتيبات القصيرة الأجل للقدرة على الإجلاء الطبي على متن الطائرات التجارية. وتتعاون إدارة الدعم الميداني عن كثب مع إدارة شؤون السلامة والأمن لتقييم جدوى القيام برحلات إمداد جوية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٣٩ - إضافة إلى ذلك، يتمثل أحد العناصر ذات الأولوية في مجموعة الدعم التي تسعى إليها البعثة على وجه السرعة في بناء مقر للقوة ومستشفى من الدرجة الثانية في مقديشو، مما يتيح للبعثة توسيع نطاقها من بعثة عسكرية إلى بعثة مدنية وشرطية وعسكرية متكاملة. ويعتبر وجود هذا المرفق حيويا إذا ما أريد للبعثة أن تنجز ولايتها. ويخطط مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للأخذ بنهج يعالج الاحتياجات التشغيلية الفورية والأطول أجلا. وأعلن عن الحاجة إلى بناء مستشفى من الدرجة الثانية ومقر للقوة للباحثين، ومن المقرر إرساء العقد في شهر آب/أغسطس.

٤٠ - وشرعت إدارة الدعم الميداني في عملية الشراء للانتقال من الترتيبات المؤقتة الحالية إلى عقود الأمم المتحدة الطويلة الأجل التي يتعين إدخالها طور التشغيل انطلاقا من ١ آب/أغسطس. ووافقت الجمعية العامة مؤخرا على تخصيص مبلغ ١٣٩ مليون دولار لبدء سنة الميزانية الجديدة. وفعليا يغطي هذا المستوى من التمويل استمرار عمليات الدعم اللوجستي لنحو أربعة أشهر تقريبا في ظل الخطط القائمة. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم ميزانية سنة كاملة بالنسبة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وستقدم الميزانية عما قريب.

٤١ - وقدمت مذكرة تفاهم إلى الاتحاد الأفريقي لينظر فيها بصفة نهائية. وتحدد المذكرة خدمات الدعم التي يتعين على الأمم المتحدة تقديمها، وقد وضعت بهدف تمديد الضوابط الداخلية اللازمة لكفالة توفير الأمم المتحدة لجميع المعدات والخدمات بصورة شفافة وبما يتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وترحب الأمم المتحدة بتأكيد حكومة كينيا إمكانية إنشاء قاعدة الدعم اللوجستي التابعة للأمم المتحدة في ممباسا دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٤٢ - والاستعدادات جارية لبناء الهياكل الأساسية الأمنية من أجل إنشاء وجود صغير شبه دائم في مقديشو بالاستناد إلى العديد من التقييمات التي يجريها في الموقع كل من مكتب

الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارة السلامة والأمن. ففي عمليات حفظ السلام، يعتبر وجود الموظفين الدوليين في منطقة العمليات أمراً حيوياً لإدارة الدعم وتقديمه. وعندما تسمح الظروف الأمنية بذلك، سيعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على إقامة موطن قدم في مقديشو يمكن أن يستفيد منه كل من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري. وحتى ذلك الحين، ستواصل آليات الإشراف المؤقتة الاستعانة بموظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والموظفين المتعاقد معهم لتحقيق الأهداف الرئيسية.

خامساً - الحالة الإنسانية

٤٣ - لقد تدهورت الحالة الإنسانية في الصومال بشكل خطير بسبب اشتداد حدة القتال في مقديشو منذ ٧ أيار/مايو، وتفاقم الجفاف على نطاق البلد بأكمله، وتنامي انعدام الأمن في معظم أجزاء جنوب وسط الصومال.

٤٤ - وخلف التصعيد المفاجئ للقتال في الآونة الأخيرة الدمار والضحايا في صفوف المدنيين وتحدد التشريد الجماعي، واستناداً إلى مصادر في المستشفيات المحلية، قتل ما يزيد على ٢٥٠ مدنياً وأصيب ٩٠٠ مدني آخر بجراح. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقارير مفادها أن ما يقدر بـ ٢٠٤ ٠٠٠ شخص ممن عادوا مؤخراً إلى ديارهم في مقديشو نقلوا من جديد إلى مناطق أكثر أمناً داخل مقديشو أو إلى مستوطنات للمشردين داخلها في ضواحي المدينة. وفرّ البعض إلى ممر أفغوي، بينما رحل آخرون إلى مناطق أبعد. وعلى الرغم من القتال الذي دار مؤخراً في مقديشو وحولها، كانت وكالات المساعدة الإنسانية قادرة على مواصلة العمليات الإنسانية، لكن بصعوبة. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، اضطر برنامج الأغذية العالمي مؤقتاً إلى تعليق توزيع الوجبات المطهورة على أشد الناس ضعفاً في مقديشو بسبب انعدام الأمن. وعلى مدى الأشهر الستة المقبلة، سيحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى مبلغ ١٣٦ مليون دولار لإطعام أكثر من ٣ ملايين شخص في جميع أنحاء الصومال.

٤٥ - وفي شهر أيار/مايو، قدمت لما عدده ٤٠٠ ٤٥٨ من المشردين داخلها المساعدة الغذائية في ممر أفغوي، حيث يوجد ثلث عدد الأشخاص الذين شردوا مؤخراً. وتلقت الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، المساعدة الغذائية في إطار برامج مختلفة، واستفاد أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخلها ومن أفراد المجتمعات المحلية التي استضافتهم من المياه النظيفة المنقولة بالأنابيب والشاحنات ومن تحسن ظروف الصرف الصحي وتشجيع النظافة الصحية. إضافة إلى ذلك، ظل ما يزيد

على ١٦٣.٠٠٠ شخص يستفيدون من جهود التخفيف من وطأة الكوليرا لمنع حالات تفشي المرض. ووزعت المأوى وغير ذلك من المواد غير الغذائية على أكثر من ٥٠.٠٠٠ شخص، فيما وزعت حوالي ١٣.٠٠٠ من مجموعات النظافة الصحية و ١١٠٠ من مجموعات معدات الولادة النظيفة على النساء الحوامل.

٤٦ - واستمرت أعمال العنف ضد وكالات المساعدة الإنسانية وموظفيها على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٧ أيار/مايو، سيطرت قوات حركة الشباب على بلدة جوهر، وارتكبت أعمال النهب في مجمع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، متعمدة تدمير الإمدادات الإنسانية والأصول والمعدات. ولحق الضرر بمعدات تخزين اللقاحات، مما أدى إلى تدمير آلاف جرعات اللقاحات المضادة للحصبة وشلل الأطفال وغيرها من اللقاحات المعدة للأطفال ونساء الصومال. كما جرى نهب الإمدادات التغذوية العالية القيمة للوقاية من سوء التغذية المخصصة لـ ٤٠.٠٠٠ طفل تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات. وفي ٧ تموز/يوليه، كان المجمع لا يزال محتلاً من قبل الميليشيات ولا يزال موظفو اليونيسيف غير قادرين على الوصول إليه. وكانت لسيطرة حركة الشباب على بلدة جوهر آثار إنسانية ضارة على نطاق البلد، حيث إن البلدة هي بمثابة المحور الرئيسي لتقديم الخدمات والإمدادات إلى جنوب وسط الصومال. وتأثرت بشدة قدرة اليونيسيف على تلبية الاحتياجات الملحة وعلى دعم شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية. فهناك أكثر من ١٠٠ منظمة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية تعتمد على اليونيسيف في الإمدادات والمساعدة التقنية في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والحماية.

٤٧ - وتواصلت الهجمات المباشرة على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، مع مقتل ستة وخطف سبعة منهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٩. وهناك حالياً ١٦ عاملاً في مجال تقديم المساعدة الإنسانية اختطفوا عام ٢٠٠٨ وما زالوا في الأسر. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أعلنت المنظمة غير الحكومية أطباء بلا حدود - بلجيكا أنها ستسحب من منطقة باكول. وهذه نكسة خطيرة بالنسبة للمنطقة، لأنها كانت آخر منظمة غير حكومية باقية في المنطقة بعد التعليق القسري لأنشطة الهيئات الطبية الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٤٨ - وتشير تقارير تقييم الأمن الغذائي للفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى أن الوضع العام للأمن الغذائي في أنحاء كثيرة من الصومال سيظل هشاً على مدى الشهور الستة المقبلة. وبحسب ما أوردته شبكة نظم الإنذار المبكر بالجامعة، أدت قلة كميات الأمطار إلى جانب مواسم عديدة متتالية كان هطول المطر فيها دون المستوى العادي

إلى شح في المراعي. وأدى ذلك إلى انخفاض إنتاجية وقيمة الثروة الحيوانية في وسط الصومال وشمالها. ويؤثر الجفاف في شمال الصومال على أسباب معيشة أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من الرعاة وعدد كبير من الأسر الحضرية التي ترتبط مصادر دخلها وغذائها بتسويق وتجارة الماشية. وإجمالاً، فإن ما لا يقل عن ٣,٢ ملايين شخص، أي ٤٣ في المائة من سكان البلاد، سيظلون بحاجة إلى مساعدات إنسانية وإلى دعم في مجال سبل المعيشة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٤٩ - وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد المهاجرين وطالبي اللجوء الذين حاولوا السفر إلى اليمن عبر خليج عدن في رحلة محفوفة بالأخطار قد ارتفع بنسبة ٣٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٨. وحتى تاريخ ١٤ حزيران/يونيه، وصل الساحل اليمني زهاء ٢٨ ٠٠٠ شخص، معظمهم من الصوماليين والإثيوبيين. وردا على ذلك، كثفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها الجهود لردع الناس عن الصعود إلى زوارق المهجرين في نقطة الانطلاق الرئيسية في بوساسو، بونتلاندا.

٥٠ - وفي حين تبقى الاحتياجات الإنسانية للصومال مرتفعة، فإن التمويل الوارد حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩ تلبية للنداء الموحد غطى فقط ٤٤ في المائة من المبلغ الذي كان مطلوباً وقدره ٩٨٤ مليون دولار. ويبحث على القلق بشكل خاص انخفاض التمويل الموجه للمياه والصرف الصحي والقطاعات الصحية، لأنها مترابطة ومتكاملة. فمن المهم أن يقدم المجتمع الدولي مساهمات عاجلة لتمكين الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية من تعزيز إيصال المياه النظيفة وتقديم الخدمات الصحية.

سادساً - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٥١ - شهد وضع حقوق الإنسان في مقديشو تدهوراً ملحوظاً نتيجة للتصعيد الحديث في الاشتباكات. أما انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي أفيد بها في هذا السياق فيمكن أن تعتبر في بعض الحالات بمثابة جرائم حرب. وتزعم الشهادات التي جمعت من اللاجئين والمشردين داخلياً أنه يحتمل أن يكون المتمردون قد استخدموا المدنيين كدروع بشرية عبر نقل النزاع إلى مناطق يسكنها أو يرتادها السكان المدنيون. وأسفر تبادل القصف المتكرر وغير الدقيق والعشوائي بقذائف الهاون عن سقوط العديد من القتلى والجرحى المدنيين. وأجبر عشرات الآلاف من الناس على الفرار من مقديشو. ووردت أيضاً بلاغات كثيرة بشأن تهديدات بالقتل ومحاولات تخويف. وواجه الصحفيون الذين يغطون النزاع مخاطر كبيرة. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قتل ستة صحفيين في مقديشو، أربعة منهم سقطوا

حسبما يبدو ضحية اغتيالات موجهة، في حين أن الصحفيين الآخرين قتلوا وأصيب عدد آخر بجراح بسبب النيران المتبادلة أثناء تقديمهم تقارير عن النزاع.

٥٢ - وذكر بعض اللاجئين الذين فروا من البلاد أنهم فعلوا ذلك لتجنب تجنيد أطفالهم على يد الجماعات المتمردة. وقد وثقت اليونيسيف انتشار تجنيد وتدريب الأطفال، ومنهم صغار لم يتجاوزوا التاسعة من العمر، وأفيد أن بعضهم نشر على الخطوط الأمامية. وأفيد أيضا أن بعض جماعات المتمردين تجبر الفتيات على الزواج. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أعربت حكومة الصومال عن إدانتها وقلقها العميق بشأن استخدام الجنود الأطفال (تقل أعمارهم عن ١٨ سنة). وعدا التجنيد، تأثر الأطفال على نحو خطير من الوضع إذ وردت تقارير عن أطفال يقتلون، ويشوهون، ويفصلون عن أسرهم، ويتعرضون للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

٥٣ - وفي بعض أنحاء جنوب وسط الصومال، أدت التفسيرات المتطرفة للشريعة لدى الجماعات المتمردة إلى انتهاكات خطيرة للحق في الحياة والسلامة الجسدية بحسب بعض الادعاءات. وأفيد عن حدوث حالات إعدام بإجراءات موجزة، بما فيها قطع رؤوس، وجلد، وبتر أطراف، واعتقالات تعسفية، وقيود مفروضة على حرية التنقل، وانتهاكات لحقوق المرأة. والمراقبون قلقون بسبب تقارير يبدو أنها تشير إلى فرض قيود على الحق في حرية الاجتماع والتعبير. وأفيد بأن الصحفيين مارسوا بالفعل الرقابة الذاتية نتيجة الاغتيالات الموجهة. وتواصل السلطات في بونتلاند التعبير عن التزامها بحقوق الإنسان. ومع ذلك، أثرت مخاوف بشأن قضايا فرضت فيها عقوبة الإعدام في ظروف اعتبرت فيها الإجراءات القضائية غير عادلة. ومن المسائل المثيرة للقلق الإمكانية المحدودة للجوء إلى القضاء، ولا سيما بالنسبة للمرأة، وضعف قدرة السلطة القضائية، والتطبيق التمييزي أحيانا لآليات تقليدية لتسوية النزاعات.

سابعاً - القرصنة

٥٤ - منذ تقرير الأخير، المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ بشأن القرصنة في الصومال (S/2009/146)، أبلغ المكتب البحري الدولي عن زيادة هائلة في نشاط القرصنة في خليج عدن وحوض الصومال، إذ أبلغ عن ٦١ حادثاً خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، مقارنة بستة حوادث في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٨. وأفاد المكتب أنه منذ بداية عام ٢٠٠٩ وحتى أوائل حزيران/يونيه، بلغ عدد عمليات الاختطاف الناجحة في هذه المنطقة ٢٩ عملية.

٥٥ - وأدت العمليات البحرية العسكرية في المنطقة دورا رئيسيا في الحد من عدد حوادث الاختطاف الناجحة قبالة سواحل الصومال، مما أبرز الحاجة إلى مواصلة هذه العمليات. ومن الجدير بالملاحظة أن واحدا من كل ستة حوادث اختطاف كان يكلل بالنجاح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتراجع هذا الرقم إلى واحد من كل ١٣ حادثا في شهر آذار/مارس. ويعزى ذلك مباشرة إلى الفعالية التي تجرى بها الدوريات في البحار، ومرافقة مجموعات السفن البحرية المسجلة لدى مركز الأمن البحري (القرن الأفريقي). بمحاذاة ممر العبور، وبدرجة أقل، إلى حوادث سوء الأحوال الجوية.

٥٦ - لكن الوجود العسكري في المنطقة دفع القراصنة إلى استخدام أساليب قتالية أكثر جرأة وتنفيذ عملياتهم بالتوغل عميقا في البحر، نحو جزر سيشيل، واستخدام أسلحة أكثر تطورا. ولوحظ أيضا خلال العمليات العسكرية البحرية في المنطقة أن الهجمات التي وقعت في حوض الصومال تبدو متسمة بدرجة عالية من التنظيم ويقدر أكبر من المنهجية.

٥٧ - ومنذ تقرير الأخير بشأن القرصنة (S/2009/146)، واصلت التحالفات العسكرية البحرية والدول الأعضاء بذل الجهود الرامية إلى تعزيز سلامة الطرق التجارية البحرية والملاحة الدولية في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال. وقد ارتفع مستوى التعاون والتنسيق بين جميع الدول الأعضاء التي تكافح القرصنة في هذه المنطقة، فرديا وجماعيا على حد سواء.

٥٨ - ففي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي تمديد ولاية عملية أطلنطا لمدة سنة واحدة اعتبارا من التاريخ الحالي لانتهائها وهو ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قررت منظمة حلف شمال الأطلسي توسيع نطاق عملياتها الرامية إلى مكافحة القرصنة في هذه المنطقة. وانضمت منذ ذلك الحين كل من أستراليا وجمهورية كوريا وسنغافورة وباكستان إلى فرقة العمل المختلطة ١٥١ التي تواصل عملياتها في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الروسي، والصين، وماليزيا، والهند، وجمهورية إيران الإسلامية، واليابان نشرت أيضا سفنا في المنطقة كجزء من الجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

٥٩ - وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، نظمت الولايات المتحدة الاجتماع الثالث لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في نيويورك. وتدارس هذا الاجتماع، في جملة أمور، الآليات التي تتيح اعتقال ومحاكمة من يشتبه في أنهم من القراصنة، وإنشاء خفر سواحل فعال للصومال والمنطقة، وإنشاء صندوق استئماني دولي لتمويل الأنشطة ذات الصلة بمكافحة القرصنة. وبقي من الضروري على المدى البعيد التوصل إلى حل للقرصنة والسطو المسلح

في البحر قبالة سواحل الصومال من خلال نهج متكامل يعالج النزاع والافتقار إلى حكم سليم وانعدام سبل المعيشة المستدامة على الأرض في الصومال. ووفقا لهذا المنظور، اقترحت الأمم المتحدة إنشاء فريق عمل إضافي تابع لفريق الاتصال من أجل النظر في مبادرات تنفذ على الأرض بهدف مكافحة القرصنة.

٦٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على وضع اللمسات الأخيرة على وثيقة إطارية تسعى للاستفادة من المشاريع الناجحة السابقة وتكثيف عملياته لتحقيق فرق ملموس في مستويات المعيشة على طول الساحل والأراضي الداخلية من الصومال في محاولة لمكافحة القرصنة. ومن المتوقع أن يكون هذا الإطار جاهزا لعرضه على الجهات المانحة في تموز/يوليه.

٦١ - وتستطلع الأمم المتحدة السبل الممكنة لمساعدة الدول الأعضاء على ضمان مقاضاة أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال. وينسجم هذا النهج مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨)، الذي يشجع على بناء القدرات الإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مكاتب الأمم المتحدة المعنية ستنسق الجهود على نطاق المنظومة بأكملها من أجل الاستفادة من العمل الهام الذي نفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية لمساعدة الدول الأعضاء في المنطقة على إجراء المحاكمات. ومن شأن هذا النهج أن يؤدي إلى تعزيز المشاركة وتقاسم عبء المحاكمات مع الدول التي اضطلعت بدور رائد في الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب فيما يخص أعمال القرصنة.

٦٢ - وحسب طلب مجلس الأمن، سأقدم تقريرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وبشأن الحالة فيما يخص القرصنة والسطو المسلح في المياه الإقليمية وأعالي البحار قبالة سواحل الصومال.

ثامنا - ملاحظات

٦٣ - يساورني قلق بالغ إزاء محاولات استعمال القوة واللجوء إلى العنف لإسقاط الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويأتي هذا في الوقت الذي تحرز فيه الحكومة تقدما ملموسا نحو الوفاء بجدول أعمالها في المرحلة الانتقالية وهو ما يلقي ترحيبا متزايدا من جانب السكان. إن محاولات العناصر المناوئة للسلام والاستقرار للاستيلاء على السلطة بالقوة من الحكومة المشكّلة قانونيا والمعترف بها دوليا يجب ألا يُكتب لها النجاح. ويجب بذل قصارى الجهد

لمساعدة الحكومة وتمكينها من ممارسة سلطتها في جميع أنحاء البلد تحقيقا لمصلحة الشعب الصومالي.

٦٤ - وإنني أرحب ببات الرئيس أحمد وحكومته على الالتزام بتشكيل إدارة جامعة لمختلف الفئات في الصومال، على نحو ما يرد في الاتفاق المبرم مع جماعة أهل السنة والجماعة وبعض عناصر حزب الإسلام. وأناشد المجتمع الدولي أيضا ألا تلين عزمته في مواجهة تصاعد حدة القتال مؤخرا. إن وجود مقاتلين أجانب أصوليين في صفوف جماعات المعارضة أمر غير مقبول حيث أن هذه العناصر لها أغراضها الخاصة على الساحة الدولية. وإنني أحث الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي على مواصلة العمل مع ممثلي الخاص من أجل تشجيع المتمردين وغيرهم من عناصر المعارضة على السعي إلى إحلال السلام في الصومال.

٦٥ - ومن المهم أن يستجيب المجتمع الدولي للنداء الصادر عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الذي عقده في شهر تموز/يوليه في مدينة سرت، بالجمهورية العربية الليبية، والداعي إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر المانحين في بروكسل وفي اجتماع فريق الاتصال الدولي في روما من أجل تقديم الدعم إلى الحكومة الصومالية. ولكي يتسنى للحكومة تعزيز شرعيتها وتوسيع قاعدتها، لا بد لنا من الاستثمار في بناء قدرات المؤسسات الأمنية وتحسين قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة وتوفير فرص العمل. وينبغي إعطاء الأولوية لإيجاد فرص العمل للشباب وتحسين أسباب معيشة الصوماليين من عامة الشعب، وهو ما من شأنه أن يحدث أثرا إيجابيا في قلوب وعقول العامة. وإنني أحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على الإسراع بتقديم المساهمات لصناديق الأمم المتحدة الاستثنائية وتوفير الدعم الثنائي على نحو ما تعهدت به في مؤتمر بروكسل، وعلى التنسيق عن كثب مع الأمم المتحدة.

٦٦ - كما أنني أحث بشدة الدول الأعضاء على تقديم الدعم لتعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال المعونة الثنائية والصندوق الاستئماني للبعثة المنشأ إبان انعقاد مؤتمر المانحين في بروكسل، وعلى المساهمة على وجه السرعة بقوات لبعثة الاتحاد الأفريقي حتى تصل إلى قوامها المأذون به وقدره ٨ ٠٠٠ فرد. وأود أن أشيد بحكومي أوغندا وبوروندي لثبات عزمهما على التدليل على تضامن الاتحاد الأفريقي مع شعب الصومال، وأثني على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وقائدها المنتهية مدة ولايته للعمل الممتاز المنجز في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

٦٧ - وإنني ملتزم بمتابعة النهج الثلاثي المسارات الذي تناولته بإيجاز في تقريرتي السابق (S/2009/210)، والذي أقره مجلس الأمن في القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩). ونحن نعمل، في هذا الصدد، على التنفيذ السريع لقراري المجلس ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩) بشأن تقديم دعم الأمم المتحدة اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. بيد أن هذا الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي يرتقن بتوافر التمويل اللازم. فاتباع نهج قصير الأجل ومؤقت في توفير احتياجات التمويل يحد من قدرة البعثات الميدانية على الاضطلاع بالتخطيط الاستراتيجي الأطول أجلا ذي الأهمية الحاسمة بالنسبة لأهدافها، علاوة على أن لهذا النهج انعكاساته على ترتيبات الشراء ومن شأنه تقويض الجهود الرامية إلى اجتذاب الموظفين ذوي الخبرة. وإنني أشجع الدول الأعضاء على التعاون الوثيق لكفالة تمكين مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من بدء العمليات على أساس توافر التمويل لمدة عام كامل.

٦٨ - وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء الجهود الدولية الجارية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن. وأعرب عن امتناني لكل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي مكنت السفن التجارية المتعاقدة مع برنامج الأغذية العالمي والأمم المتحدة من إيصال المساعدة الإنسانية إلى الصومال ومجموعة دعم الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقد كانت الجهتان في أمس الحاجة إليهما. وأود أيضا أن أدعو الدول الأعضاء الأخرى التي تمتلك القدرات اللازمة إلى الانضمام لهذا المسعى. فمن المهم أن تشارك تلك البلدان في جهود مكافحة القرصنة، وأن تنسق أنشطتها بالتعاون مع الحكومة الصومالية، وأن تقدم المساعدة من أجل بناء قدرة قوات خفر السواحل الصومالية والنظام القضائي الصومالي. وستستمر الأمم المتحدة في العمل مع الجهات الإقليمية التي تساعد في محاكمة القراصنة وتساعد في بناء قدرات الصومال على تسلم زمام عمليات ردع القرصنة ومحاكمتهم.

٦٩ - وقد أدت أعمال العنف الأخيرة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في البلد، وهو ما يبعث على القلق الشديد. وإنني أدعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى تقديم الدعم لبرامج الإنعاش ذات الأولوية المدرجة في خطة الأمم المتحدة الانتقالية للصومال. فالقتال المستمر قد زاد من الحاجة إلى توفير المساعدة الإنسانية التي من شأنها إنقاذ الأرواح في الصومال. وإنني أشيد بالعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يؤدون مهامهم في بيئة تتسم بعداء متزايد، ولا سيما في مناطق الجنوب وسط البلد. إن التضحيات التي يبذلونها من أجل إنقاذ الضحايا الصوماليين لهما حاضرة في الأذهان.

٧٠ - وأحيط علما، مع بالغ القلق، بتقارير تفيد بتجنيد وتدريب أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاما في سياق الأعمال القتالية في الصومال. إن تجنيد هؤلاء الأطفال يمثل انتهاكا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وهو يشكل في بعض الحالات جريمة من جرائم الحرب. وإنني أناشد المسؤولين عن عمليات التجنيد هذه التوقف عن هذه الممارسة والسماح لهؤلاء الأطفال جميعا بالعودة إلى أسرهم فورا.

٧١ - ويكفل القانون الصومالي والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها الصومال حصول المتهمين كافة على محاكمة عادلة، وهما يحظران التمييز على أساس نوع الجنس، والعقوبة البدنية والقاسية، مثل بتر الأطراف والجلد، وكذلك الإعدام بإجراءات موجزة. وإنني أذكر جميع السلطات المحلية والإقليمية والوطنية والسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع بضرورة الامتناع فورا عن مثل هذه الممارسات.

٧٢ - والسكان المدنيون هم الذين يتحملون وطأة النزاع الدائر في الصومال. ولا بد من اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين، ولا سيما أكثر القطاعات ضعفا. وإنني أذكر أولئك الذين يرتكبون مثل هذه الانتهاكات بضرورة احترام أحكام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وأحذرهم من أن انتهاكات معينة للقانون الإنساني الدولي تُعتبر جرائم حرب.

٧٣ - وختاما، أود أن أعرب عن خالص تقديري لممثلي الخاص، أحمدو ولد عبد الله، لتفانيه ودأبه والتزامه بالمضي قدما في عملية السلام والمصالحة الوطنية بين أبناء الصومال. وأود أيضا أن أشيد بفريق الأمم المتحدة القطري وبجميع المنظمات الأخرى وبموظفيها الذين يعملون بلا كلل في ظروف شاقة في هذا البلد. وأدعو الصوماليين والدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم إلى ممثلي الخاص والتعاون معه بعزم لا يلين.